



١٩ - ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨

مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات
أديس أبابا إثيوبيا



العمل لتحقيق
المساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة
وإنهاء العنف ضد المرأة
في أفريقيا

العمل لتحقيق
المساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة
وإنهاء العنف ضد المرأة
في أفريقيا



مصرف التنمية الأفريقي



مفوضية الاتحاد الأفريقي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى التنمية الأفريقي: عشر سنوات من الحوار والتوافق والإنجازات

على مدى السنوات العشر الماضية، أصبح منتدى التنمية الأفريقي ملتقى هاماً لمناقشة القضايا الإنمائية الأساسية ولحشد توافق الآراء وبناء الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة في القارة. وقد صُمم هذا المنتدى، الذي أرسته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٩٩، بغرض توليد برامج واضحة الملامح تستطيع البلدان الأفريقية، بما تملك من قدرات، وضعها موضع التنفيذ.

وركز المنتدى الأول، المعقود في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على موضوع «أفريقيا في مواجهة تحدي العولمة وعصر المعلومات». وكان هذا المؤتمر حافزاً لإجراء حوار ثري بشأن سبل مشاركة القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأدى إلى استنفار المصالح الرئيسية للقطاعين العام والخاص، وإلى اتخاذ تدابير وسبل تمويل جديدة لدعم مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي. وتهدف هذه المبادرة إلى صياغة استراتيجيات وطنية وقطاعية ودون إقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مستوى معيشة الأفريقيين ومحاربة الفقر. وقد استرشدت إسهامات أفريقيا في خطة عمل عام ٢٠٠٣ لمؤتمر قمة مجتمع المعلومات بهذه المبادرة التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٩٦، والتي تشكل رابطة تفاعلية ما فتئت تكبر بين واضعي السياسات والبرلمانيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

وأنصب تركيز المنتدى الثاني، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا، على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجه أفريقيا وكيفية التصدي الشامل للوباء على جميع الصعد وفي مختلف مناحي المجتمع الأفريقي من خلال القيادة الفعالة. وقد التقى في إطار المنتدى الثاني شخصيات بارزة وخبراء وأصحاب مصلحة من مختلف مجالات الحياة؛ بمن فيهم كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك، والعديد من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وشخصيات أخرى من كبار موظفي الأمم المتحدة وقادة المجتمع المدني. وحقق منتدى التنمية الأفريقي الثاني نجاحاً باهراً وتمخض عنه صدور «توافق آراء وخطة عمل أديس أبابا»، وهي وثيقة شاملة للغاية بشأن الإجراءات المتصلة بفيروس نقص المناعة/الإيدز في القارة الأفريقية.

وقد تم إدراج نتائج المنتدى الثاني في أعمال مؤتمر قمة أوجا لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيسان/أبريل ٢٠٠١ المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز والسل وغيرهما من الأمراض المعدية، وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وتمخض عن منتدى التنمية الأفريقي الثاني زخم أدى للمزيد من العمل في هذا الموضوع فضلاً عن مبادرات أخرى تتصل بالفيروس والإيدز والأمراض المعدية ذات الصلة.

منتدى التنمية الأفريقي السادس: متى وأين

تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بتنظيم منتدى التنمية الأفريقي السادس الذي يتناول موضوع «العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا». وسيعقد المنتدى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في أديس أبابا/إثيوبيا.

وتتمثل إحدى هذه المبادرات في استحداث آلية تمويل دولية بغرض التصدي لخطر الوباء، وهو الدور الذي اضطلع به في العام التالي، أي عام ٢٠٠٢، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد تم حتى الآن بفضل هذه الآلية تخصيص ما يربو على ١٠ ملايين دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في ١٣٦ بلداً للمساعدة في اتخاذ تدابير فعالة لمحاربة جميع هذه الأمراض الثلاثة؛ وتواصل الآلية التوقيع على تقديم منح جديدة وصرفها لهذا الغرض ولاسيما في البلدان النامية.

ومن النتائج المباشرة الأخرى لمنتدى التنمية الأفريقي الثاني إنشاء اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة/الإيدز وشؤون الحكم في أفريقيا التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، والتي تستضيفها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واستندت هذه اللجنة إلى مشاورات بشأن السياسات شارك فيها ٢٠ مفوضاً من بينهم قادة وأكاديميون وشخصيات مرموقة في المجال الإنمائي تاوروا مع أفريقيين كثر وصانعي سياسات ومنظمات ومؤسسات بحثية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأشخاص مصابين بمرض الإيدز بغرض تقديم المشورة للحكومات الأفريقية عن أثر شؤون الحكم والإيدز على التنمية، ومناصرة قضية الإيدز من خلال التوعية مع هذه الجهات. وقد أصدرت اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة/الإيدز وشؤون الحكم في أفريقيا وثائق معلومات أساسية وتقريراً نهائياً لرفع مستوى المعرفة بقضية الإيدز يتضمن توصيات رئيسية بشأن السياسات الخاصة بفيروس نقص المناعة/الإيدز استناداً إلى نتائج أبحاثها، فضلاً عن آراء المجموعة المتنوعة من المشاركين. وقد قدم التقرير الذي يحمل عنوان «تأمين مستقبلنا» إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة.

وعُقد منتدى التنمية الأفريقي الثالث في آذار/مارس ٢٠٠٢ تحت عنوان «تحديد أولويات التكامل الإقليمي»، ونظراً لأن منظمة الوحدة الأفريقية كانت عندئذٍ بصدد التحول إلى الاتحاد الأفريقي فإن المناقشات التي دارت في المنتدى سلطت الضوء على التعقيدات والآثار المترتبة على تنفيذ برنامج التكامل الإقليمي. وشددت وثيقة توافق الآراء الصادرة عن المنتدى الثالث على المطلب الملح للأفريقيين بأن تلبى تطلعاتهم نحو الوحدة من خلال التكامل السياسي والاقتصادي استناداً إلى القيم المشتركة. ودعت القادة الأفريقيين إلى تلبية هذا المطلب وفق ما ورد في معاهدات متعددة، مع الإشارة إلى أن الإخفاق في تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية، والعوامل الهيكلية، والمشاكل المرتبطة بالحكم مثل ضعف تنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدات، والصراعات، وعدم تسوية الخلافات السياسية هي كلها عوامل تعيق جهود التكامل الإقليمي.



UN Photo/B Wolff

وانعقد منتدى التنمية الأفريقي الرابع في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤ وشارك في رعايته الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي . وركز المنتدى، الذي كان عنوانه « الحكم الرشيد لمواكبة تقدم أفريقيا»، على دور الحكم الرشيد في إحداث التحول الاقتصادي. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، عند انعقاد المنتدى الرابع، تقوم بإعداد أول تقرير عن الحكم في أفريقيا، يحمل عنوان « قياس ورصد التقدم المحرز نحو بلوغ الحكم الرشيد في أفريقيا » من خلال دراسة استندت إلى مسح استقصائي للأسر المعيشية ، ومداولات لأفرقة خبراء وبحوث مكتوبة في ٢٨ بلداً أفريقيا مختاراً. وكشف ملخص للتقرير جرى استعراضه أثناء المنتدى الرابع أن هناك إجماعاً قوياً في مختلف أرجاء القارة على الأهمية الحاسمة للحكم الرشيد بوصفه شرطاً لا غنى عنه إذا أريد لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدد تقرير شؤون الحكم في أفريقيا لعام ٢٠٠٥ في صورته الكاملة العناصر الرئيسية للحكم الرشيد التي أقرها منتدى التنمية الأفريقي الرابع.

أما المنتدى الخامس فقد عقد بين يومي ١٦ و ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان « الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين» وشارك فيه جنباً إلى جنب طائفة واسعة من الجهات الفاعلة بما فيها الحكومات، وممثلو الشباب ، والمنظمات غير الحكومية ، والشركاء الدوليون ، ووسائل الإعلام والشخصيات البارزة . وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بتنظيم المؤتمر بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية . وشكل المنتدى الخامس معلماً هاماً فيما يتصل بتسيخ قضايا الشباب في صلب مسيرة التنمية الأفريقية. وقد دعت الوثيقة الختامية ، وهي بيان توافق الآراء لمنتدى التنمية الأفريقي الخامس، إلى قيام شراكات على جميع الصعد ، وسلطات الضوء على الإجراءات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها الحكومات والشركاء الإنمائيون والشباب أنفسهم في مجالات تقوية قدرات الشباب وتعزيز مشاركتهم وتمكينهم، إلى جانب المصادقة على ميثاق الشباب الأفريقي وبدء العمل به . ولضمان متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في بيان توافق الآراء، استمر التعاون فيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا من خلال اللجنة التوجيهية لما بعد منتدى التنمية الأفريقي الخامس.

منتدى التنمية الأفريقي السادس: معلومات أساسية عن موضوع المنتدى

ما يربط بين المساواة بين الجنسين ومعدلات التنمية

على الرغم من أن أداء أفريقيا الاقتصادي منذ عام ١٩٩٩ كان مثيراً للإعجاب إلى حد كبير، فإن هذا التحسن لم يخلف بعد أثراً ملموساً على الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر البعض أن استمرار عدم المساواة بين الجنسين هو أحد العوامل التي تفسر بطء وتيرة التقدم نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والتنمية الاجتماعية العامة. ويسود اعتقاد واسع اليوم بأن تعزيز المساواة بين الجنسين (إتاحة نفس الفرص الحياتية للرجال والنساء على حد سواء) وتمكين المرأة أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية البشرية ، والقضاء على الفقر وإحداث النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية . كما أنه من المسلم به أن الترويج لتعليم المرأة وتدريبها وتعزيز حصولها على الأصول الإنتاجية بما فيها الأرض والائتمان والتكنولوجيا الموفرة للوقت يمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في بلوغ معدل النمو السنوي المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، البالغ سبعة في المائة.

الالتزامات العالمية

تم وضع العديد من الأطر العالمية الشاملة لزيادة الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة . وقد التزمت البلدان الأفريقية بالتصدي لمسألة المساواة بين الجنسين استناداً إلى الأطر العالمية التي تشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ومنهاج عمل بيجين ، والأهداف الإنمائية للألفية ، واتفاقية حقوق الطفل وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ .

الاتحاد الأفريقي والالتزامات الإقليمية

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة قد نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يقضي بإزالة التمييز ضد المرأة وحماية حقوقها . ومن ناحية أخرى فإن مبادرة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في عام ٢٠٠١، تصف المساواة بين الجنسين بأنها أحد المبادئ المحورية التي تستند إليها الرؤية الإستراتيجية الجديدة للتنمية طويلة الأمد

لأفريقيا . وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات صكين تحديداً لمعالجة القضايا الجنسانية هما بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق الإنسان للمرأة في أفريقيا الذي اعتمد في مابوتو في عام ٢٠٠٣، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المعقودة، في أديس أبابا في ٢٠٠٤ ، التي تقتضي من الدول التقيد بالمعايير المتفق عليها بشأن حقوق الإنسان للمرأة . وحتى الآن أبلغت ١٦ دولة عضو بوضع الإعلان موضع التنفيذ. أما فيما يخص بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق الإنسان للمرأة ، فقد أحرز تقدم بارز ببدء إنفاذ البروتوكول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحتى تاريخ اليوم صدق على البروتوكول ووقعه ٢٣ بلداً.

وفضلاً عن ذلك، أنشأ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة الاتحاد الأفريقي للمرأة في عام ٢٠٠٦. وعقدت اللجنة حتى الآن ثلاثة اجتماعات وقررت في اجتماعها الأخير إعداد تقريرها القادم للرئيس لتتم دراسته في مؤتمر قمة كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدفع قدماً بقضية المساواة بين الجنسين

اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً بدور ملموس في تشكيل مالات قضية المساواة بين الجنسين في أفريقيا خلال نصف القرن الماضي . ومن الأمور الملاحظة هنا تنظيم مؤتمر عن المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية: الاستثمار في المستقبل في الفترة من ٢٨ نيسان/ أبريل إلى ١ أيار/ مايو ١٩٩٨، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء اللجنة. ومنذ ذلك المؤتمر الذي صادف الذكرى الأربعين سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جاهدة لرفع مستوى قدرات صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في الدول الأعضاء على استخدام الأدوات والمنهجيات اللازمة لكفالة إيجاد سياسات وبرامج تراعي القضايا الجنسانية. وتشمل أهم إنجازات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع المؤشر الأفريقي لنوع الجنس والتنمية ، وتنمية قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ، وإعداد دليل لإدراج العمل غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي في الإحصاءات والسياسات والميزانيات الوطنية ، وإنشاء مرصد لحقوق المرأة الأفريقية لرصد حالة حقوق المرأة على الصعيد الإقليمي .

التقدم المحرز منذ بيجين

أشارت وثيقة « النتائج الختامية وطريق المضي قدماً » المنبثقة عن عملية استعراض عام ٢٠٠٤ المسماة «بيجين+عشرة» على الصعيد الإقليمي، أشارت إلى أن من بين الإنجازات التي تحققت رفع مستوى الوعي بقضية المساواة بين الجنسين ، وإصلاح السياسات، وتحسين الأطر التشريعية، والتطورات المؤسسية على الصعيد الوطني في العديد من البلدان . ومن التطورات الإيجابية التي حدثت في بعض البلدان وضع سياسات واستراتيجيات للمساواة بين الجنسين ، والتقيد بالصكوك الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان للمرأة ، وزيادة تنوع الآليات التي تروج للمساواة بين الجنسين ورصد الاهتمام الموجه لها، والاهتمام بتخصيص الموارد من خلال إتباع الميزنة المراعية للقضايا الجنسانية ، والإقرار بالدور الكبير الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في شحذ الوعي والدعوة والرصد وتنفيذ البرامج ، والجهود المبذولة لإشراك الرجال والفتيات بصورة أكبر في الترويج للمساواة بين الجنسين .

وغيرها من التطورات الاجتماعية المدمرة . ورغم كل ما ذكر آنفاً فإن من المشجع أيضاً ملاحظة طائفة واسعة من التطورات الإيجابية جداً فيما يتصل بالتصدي لهذه المشاكل، وسوف يسعى منتدى التنمية الأفريقي السادس إلى التركيز بصفة خاصة على إبراز هذه الممارسات والاتجاهات الحميدة إلى العلن وإلى استكشاف وسائل لتعزيز هذه التدابير والعمل على استدامتها وتوطيدها بما يفضي إلى القضاء فعلياً على العنف ضد المرأة.

حاجة ماسة للتصدي للبعد الجنساني للتحديات الجديدة

سلطت الاجتماعات الإقليمية المعقودة مؤخراً (المؤتمر المشترك الأول لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الحادي عشر) سلطت الضوء على بروز تحديات جديدة تواجهها القارة من شأنها تعميق وتوسيع نطاق أوجه التفاوت بين الجنسين . ومن بين هذه التحديات الناشئة قضايا من قبيل انعدام الأمن الغذائي الذي يزيد من تفاقمه ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وتغير المناخ ، والهجرة، والمياه والطاقة. وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن هذه المسائل تتضرر منها المرأة بأوجه مغايرة للرجل.

الانتقال من الأقوال إلى الأفعال

أشار استعراض العقد لتنفيذ منهاج عمل بيجين إلى الحاجة إلى الانتقال من قطع الالتزامات إلى توسيع نطاق العمل الفعلي لسد الفجوة بين الالتزامات والتنفيذ. وعلى الرغم من اعتماد البلدان عدداً من القرارات الدولية والإقليمية فإن تنفيذها والإبلاغ بشأنها ما زال متأخراً بعض الشيء . وفي بعض البلدان اعتمدت سياسات وتشريعات واستراتيجيات فعلية تهدف لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بيد أنها لا توضع موضع التطبيق ولا تنفذ ولا تعزز لأحداث التغيير على الأرض. وقد ركزت العديد من الاجتماعات المعقودة بعد استعراض العقد لتنفيذ منهاج عمل بيجين ركزت على الحاجة إلى إيجاد أو توطيد البيئة المواتية لضمان التعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ المساواة بين الجنسين .

ومع ذلك ، « لم يتحقق كل شيء »

على الرغم من التحسن الملحوظ على صعيد السياسات والأطر القانونية والمؤسسية، فإن أوجه التفاوت بين الجنسين مازالت متفشية، وبالخصوص فيما يتصل بإمكانية الحصول على التعليم الثانوي والعالى والتدريب الفني والمهني ، والموارد الإنتاجية مثل الأصول التي تشمل الأرض ورأس المال والتكنولوجيا، والخدمات الزراعية والريفية، وخدمات الصحة الأساسية، وفرص العلم وعمليات صنع القرار. فلا تزال النساء والفتيات أقل حظاً بكثير من رصفائهن في مختلف أنحاء القارة. والعنف ضد المرأة والفتاة في ظل الصراعات وحالات عدم الاستقرار وصل إلى مراحل تبعث على الجزع . فاستمرار عدم المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية الاقتصادية بصفة عامة في أفريقيا.

القضاء على العنف ضد المرأة

إن الانتشار المفرع لمشاكل العنف ضد النساء والأطفال هو أحد المجالات التي حان الوقت لاتخاذ تدابير أكثر صرامة بشأنها ومواجهتها بصورة مباشرة. وهذه المشاكل لا تزال موجودة في أرجاء مختلفة من العالم بيد أن الحالة في أفريقيا غالباً ما يشار إلى أنها من بين الأسوأ فيما يتصل بقضايا من قبيل الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي، والعنف المنزلي ، والجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات الشرطة والقوات المسلحة، وتشغيل الأجراء لتأدية أعمال يتعرضون فيها للاستغلال والضرر والاتجار، والممارسات التقليدية الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وغيرها . لقد حان الوقت لكي نعي بأنه إذا كُتب على المرأة الأفريقية أن تعيش دوماً تحت رحمة العنف وتهديده ، فهي لن تتمكن أبداً من بلوغ أقصى إمكاناتها على صعيد النمو، والصحة ، والتعليم والمضي بثقة نحو الاضطلاع بالدور المنوط بها في حماية نفسها وحماية أسرته واكتساب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتكمن أسباب تفشي هذه المشاكل بصفة أكبر في أفريقيا ، ضمن أشياء أخرى ، في ضعف النظم القانونية ونظم إنفاذ القانون، والاعتقادات والممارسات القائمة على سيطرة الرجل ، وانهايار نظم الحماية التقليدية والمدنية نتيجة للصراعات المسلحة

أهداف منتدى التنمية الأفريقي السادس ومواضيعه الرئيسية وطريقة تسييره

من الواضح أنه مع احتفالات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعيدها الخمسين تدعو الحاجة إلى التأمل في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة ؛ وتحديد الصعوبات التي تعيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتماس حلول شاملة للتصدي بواقعية للقضايا المتبقية من أوجه التفاوت بين الجنسين .

وفي هذا، السياق فإن الهدف الأساسي للمنتدى هو استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بغرض تحديد تدابير ملموسة ونتائج للتعجيل بتحويل الالتزامات إلى واقع معاش.

ولبلوغ هذا الهدف الأساسي سوف يقوم المنتدى :

- بالتفكير في التقدم المحرز حتى الآن على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي التصدي للعنف ضد المرأة؛



- تطوير مجمع معرفة إقليمي على الإنترنت يؤدي وظائفه بصورة تامة لتبادل المعلومات فيما يتصل بالإجراءات الواردة في الإعلان؛
- حشد الموارد إستراتيجياً لدعم أنشطة ما بعد منتدى التنمية الأفريقي السادس.

من سيشارك في المنتدى؟

سوف توجه الدعوة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة تتضمن الفئات التالية: شخصيات بارزة؛ وشخصيات نموذجية؛ والحكومات الأفريقية؛ والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية (تشمل المنظمات العاملة في المجتمعات المحلية والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والشبكات الإعلامية، والفئات الخاصة مثل البدو والرحل والشعوب الأصلية وذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والنساء والفتيات المتضررات من العنف، والمنظمات الدينية والقيادات التقليدية)؛ ومنظمات المجتمع المدني الدولية؛ ومنظمات القطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة؛ والمنظمات الثنائية؛ ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية؛ والمقيمين في المهجر، وممثلي التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرهم.

برنامج العمل

سوف يصمم برنامج العمل بحيث يكفل أكبر قدر من المناقشة وإبداء الرأي عن المواضيع الإثنى عشر.

- بتحديد التحديات التي واجهتها البلدان على صعيد تنفيذ السياسات وغير ذلك؛
- بتشاطر التجارب والدروس المستفادة والممارسات الحميدة في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي القضاء على العنف ضد المرأة؛
- تحديد الإجراءات والآليات المطلوبة على وجه الأولوية لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة؛
- بتقوية وبناء تحالفات وشراكات إستراتيجية جديدة للدفع قدماً بقضية المساواة بين الجنسين .

المجالات العريضة للمنتدى

سيركز منتدى التنمية الأفريقي السادس على المجالات العريضة التالية :

- ١ - العنف ضد المرأة
- ٢ - فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
- ٣ - الحقوق الصحية والإنجابية
- ٤ - التعليم والتدريب وتطوير المهارات
- ٥ - الهجرة
- ٦ - شؤون الحكم والنزاعات والسلام والأمن
- ٧ - العمالة والأسواق والتجارة
- ٨ - الأمن الغذائي
- ٩ - حقوق الأرض والملكية
- ١٠ - تغير المناخ والمياه والمرافق الصحية والطاقة
- ١١ - تمويل المساواة بين الجنسين
- ١٢ - قضايا الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفي إطار كل موضوع من المواضيع العريضة ستجري مناقشة ما يلي من قضايا رئيسية مشتركة بين القطاعات . وتكتسي هذه القضايا أهمية بالغة في خلق وتعزيز البيئة المواتية للترويج للمساواة بين الجنسين:

- الإصلاح القضائي، بما في ذلك الحالة فيما يتصل بالتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بمجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- صياغة السياسات وتطبيقها بكفاءة
- الآليات المؤسسية
- أدوات وآليات الرصد والتقييم
- وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والفوارق بين الجنسين
- مشاركة الرجال والفتيان
- بناء القدرات

النتائج المتوقعة وآليات المتابعة

- خطة عمل تقدم توصيات واضحة للدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين للتعبير بوتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- إعلان موقف بشأن المرأة الأفريقية والقضايا الناشئة؛
- سيطرح المنتدى السادس مقترحاً بشأن عقد أفريقي للمساواة بين الجنسين (على غرار العقدين الأفريقيين الأخيرين المخصصين للمياه والتعليم) كآلية للمتابعة لضمان تنفيذ هذه التوصيات. وسوف يتضمن العقد الأفريقي للمساواة بين الجنسين تفاصيل الإجراءات المحددة ذات الأولوية التي ينبغي أن تضطلع بها الكيانات المسؤولة، وإطار زمني لمؤشرات الأداء وأهداف محددة لما ينبغي تنفيذه في كل مجال يجري استخدامها لتقييم التقدم المحرز (بما في ذلك استعراض لمنتصف المدة)؛





نحن في حاجة إلى شراكتكم معنا وإلى
مشاركتم الفعالة في المنتدى حتى يحقق
نجاحاً باهراً آخر.

عناوين الاتصال

السيدة / توكوزيل روزفيدزو
الموظفة المسؤولة ، المركز الأفريقي لنوع الجنس والتنمية الاجتماعية،
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

البريد الإلكتروني: truzvidz@uneca.org

هاتف المكتب: ٤٨ ٣٤ ٤٤ ١١ ٥ (٢٥١)

فاكس: ٨٥ ٢٧ ٥١ ١١ ٥ (٢٥١)

هاتف جوال: ٨٩ ١٧ ٢٠ ٩١١ (٢٥١)

السيدة/ جلاديس موتانغادورا
موظفة للشؤون الاقتصادية

المركز الأفريقي لنوع الجنس والتنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: gmutangadura@uneca.org

هاتف المكتب: ٤٥ ٣٤ ٤٤ ١١ ٥ (٢٥١)

فاكس : ٨٥ ٢٧ ٥١ ١١ ٥ (٢٥١)

هاتف جوال: ١١ ٣٢ ٠٤ ٩١٢ (٢٥١)

الدورة السادسة
المنتدى للتنمية الأفريقي